

الضوابط التعاملية في الإقتصاد الإسلامي، مفهوم، الخصائص، و المناظر النظرية و المباني العلمية

محمد جواد قاسمي أصل^١

الخلاصة

هدف الإقتصاد الإسلامي، تثبيت و قاعدة التعاملات الإقتصادية، في إطار القيم الإسلامية: (ليقوم الناس بالقسط) آية ٢٥ في سورة الحديد بناءً علي هذا: تحقيق مفهوم و خصوصيات القواعد التعاملية و تبين المباني و الطرق إليها في الاقسام المختلفة للإقتصاد الإسلامي، من الضرورة لهذه الأشياء هذه المقالة الحاضرة، مع أخذ النفع من أدوات و آلات التحليل الفقهي و الإقتصادي نتابع هذه الدغدغة و القل. علي طبق الموجودات المحققة، القاعدة التعاملية، معادل مفهوم لفظ (معروف) موجود في الشريعة و يمكن ان يحسب لهذا المفهوم ست خصائص:

مع المعني، الثبات النسبي و الجريان التدريجي، الإبتناء علي إحساس الإحتياج المسبب من التصديقات و العواطف، الإعتاد علي تثبيت الصنع و العمل و الأرضيات ذوات المصلحة، إمكان التحقق الناشئ عن ألتنبه او التحقق في نفسه من دون منيع و قابلية القضاء و الحكم. في الإقتصاد الإسلامي القيمي، الضوابط التعاملية في إطار النماذج الجارية، الضوابط الشرعية باثبات و السياسات المتغيرة تصير إرائة فيها. في الإقتصاد الإثباتي الإسلامي، القواعد التعاملية في قالب الصنع و الأعمال الموجوده، تعيين نسبة هذه مع القيم الإسلامية و إستظهار و كشف تعاملات المكلفين يصير هذا التعيين معروفاً، في الإقتصاد السياسي الإسلامي مبتن علي ضوابط الشريعة في التعاملات، النماذج المثبتة او تغيير قواعد التعامل متناسب مع القيم الإسلامية، يتفحص عنها. قواعد التعاملية الإقتصادية الذي هو مد نظر الإسلام، مبتن علي المباني الدينية مثل استخلاف و إستعمار في التوليد، تسخير بعض الأمور و إيجاد الأحوة في التوزيع و الاعتدال و الكفاف في المصرف قابلة للتحقق و الوجود.

اللغات المفتاحية: القاعدة التعاملية، معروف، اقتصاد اسلامي، قيمة، اثباتي، سياسي.

١. طالب درجة دكتور الإقتصاد، مؤسسة تعليم و تحقيق الإمام الخميني (ق.م)، قم، ايران